جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تجارب الرعاية اللاحقة في الهند

كونجمان شاكوا

الرياض

1408 هـ - 1988 م

تجارب الرعاية اللاحقة في الهند

كونجمان شاكوا(*)

الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم

عرف مختلف أنحاء العالم مجموعات بشرية موغلة في القدم تراوحت أنماطها الحياتية بين البداوة والاستقرار بحسب المنطقة التي تنتمي اليها، وكان على هذه المجموعات ان تضع ـ مع تزايد عددها ـ مجموعة من القواعد السلوكية تحكم العلاقات في صفوف العائلة داخل المجتمع الواحد، وتنص على عقوبات معينة للمخالفات المقترفة، وهكذا كان لكل المجموعات البشرية، المسيحية منها والمسلمة، والهندوسية والفارسية والاغريقية والبابلية القديمة قواعد سلوكية خاصة بها، تنص في بعض فقراتها على عقوبات معينة لردع مخالفة العرف والعادات والقواعد الاجتماعية

عرف القانون والأنظمة الجنائية العصرية بادىء الأمر في المملكة المتحدة، وتم تقنين الممارسات القانونية العامة، ثم لحقت بها فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول

(*) المدير التنفيذي لجمعية السجون في الهند.

القارة، لتقنن بدورها ممارساتها القانونية وتعد بالقوانين الجنائية لادارتها، ثم انشئت «دور رعاية المنحرفين» كاضافة لازمة لهذه القوانين الجنائية، حيث قامت أغلب الدول بتخصيص بعضها للمراهقين، وجزء منها للرجال وجزء آخر للنساء، اعتباراً لطبيعة المذنبين ولخلفياتهم وأعمارهم وسوابقهم.

تغير النسيج الاجتماعي تغيرا عميقا خلال القرنين الماضيين في أوربا وبريطانيا والولايات المتحدة، نتيجة للثورة الصناعية، ونتجت عن ذلك اشكاليات عديدة في مجال القانون والنظام داخل المجتمع، فقد أدت الثورة الصناعية الى تدفق هائل للسكان نحو المدن مما تسبب في تعطيل التسيير الطبيعي لكل مجتمع.

وبينما كانت الثورة الصناعية ترمي قواعدها في الغرب، كان النظام القضائي في الهند وقتها مغايرا ومختلفا.

فقد كانت الهند حتى مجيء الانجليز تنقسم الى إمارات عديدة تمارس سلطة مطلقة على أراضيها، وكان (المغال) مثلا يحكمون المناطق الشمالية للبلاد ويطبقون نظاما قضائيا يرتكز نوعا ما على نظام المحلفين مع وجود وزير مسئول عن تقبل شكاوى كل المواطنين، وبما ان المواطنين كانوا مؤمنين ويخافون الله ويوالون حكامهم العادلين والمتفهمين، فلم يعرف عنهم مخالفتهم للقوانين والأعراف السائدة، وكان بإمكان أي مظلوم

أن يدخل على الحاكم ويقدم شكواه حيث تنظر ويبت فيها بدون تأخير لما فيه رضا الطرفين.

وكنتيجة لذلك كانت حالات مخالفة للنظام نادرة في أنحاء البلاد وكذا اللجوء الى العقوبات

.

كان نظام الطوائف الاجتماعية سائدا في مختلف أرجاء الهند، وتنقسم هذه الطوائف الاجتماعية الى الأقسام الرئيسية الأربعة التالية:

ـ البراهميين ويمثلون طبقة رجال الدين ومستشاري العائلات الحاكمة، ولما كانوا رجال علم ودين فإنهم نادرا ما خالفوا القوانين

ـ الكشاتريين ويمثلون الطبقة الحاكمة. وعرفوا بمحافظتهم على مستوى حياة مرتفعة وعلى التقاليد الملكية

الفيزيين· وهم طبقة التجار، ويشهد لهم بالأمانة في كل معاملاتهم التجارية، وبالتالي لم يدخلوا في مواجهة مع القوانين السائدة

ـ السودريين· ويقومون عامة بخدمة الطبقات الثلاثة آنفة الذكر، يؤمّنون خدمات الدفاع للعائلات الحاكمة، وطبقا للنظام السائد عندها، كان عمل الفئات الثلاث متداخلا، والحاجة الى الركون للجريمة تكاد تكون منتفية

ومع احتلال بريطانيا للهند واقرار النظام القضائي البريطاني فيها، شهد القانون الجنائي الهندي تحولاً عميقاً، أدى الى اقرار المجلة الجنائية (قانون العقوبات) الهندية ومجلة الاجراءات الجزائية الهندية وبقية القوانين الجنائية، كما تم اقرار نفس القوانين ولو بتعديلات طفيفة في مختلف مناطق البلاد، ولم يعرف البلد مجلة جنائية وقوانين أخرى موحدة الا عند إعلان الهند جمهورية ديمقراطية ذات سيادة سنة ١٩٥٠م.

يشتمل كل نظام جنائي على قوانين معينة وينص على اصدار عقوبات بحق كل من يخالف هذه القوانين على أن تتناسب العقوبة مع خطورة المخالفة المرتكبة.. كأن تصدر أحكام بالسجن بحق من يرتكب مخالفة خطيرة، وهنا يأتي دور المؤسسات الجنائية في تنفيذ ما تقتضيه القوانين من أحكام، حيث تم انشاء سجون للرجال وأخرى للنساء في كل ولايات الهند.

كما تم إنشاء مؤسسات منفصلة للمنحرفين الشبان والمراهقين تسمى مدارس اصلاحية أو مدارس (بورستال) حسب الوضعية الخاصة بكل ولاية وبطريقة تبدد أي محتوى اجرامي، ويدخل الشخص الى هذه المؤسسات أثر قضاء العقوبة الصادرة بحقه لارتكابه مخالفة تعاقب بالسجن.

والواقع أن الغاية من حبس المذنب متعددة العناصر، فهي تهدف أولاً :الى فصل المذنب عن بقية المجتمع وتمنعه بالتالي من تكرار فعلته لفترة معينة، كما ترمي الى افهام الجميع بأن مخالفة القوانين تؤدي الى حبس المذنب واعطائه فرصة حتى يتمكن أثناء فترة سجنه من التفكير مليا فيما اقترفت يداه وتقويم الجوانب الخيرة والسيئة في نفسه، حتى ينتهي الى تحسين حالته ويصبح مواطنا مطيعا للقانون وعضوا فاعلا ونافعا في مجتمع حر عوضا عن بقائه عالةعلى نفسه وعلى عائلته ومجتمعه

وبينما تتحمل الحكومة كامل تكاليف النزيل أثناء فترة سجنه، فإنه يجب عليها أن تعد العدة لاعادة تأهيله عند إطلاق سراحه، والحقيقة أن الحكومات لا تقدر دائما على تنفيذ برنامج اعادة التأهيل في كليته نتيجة للعديد من التضييقات والقيود، وهنا يأتي دور وكالات الرعاية التطوعية والمؤسسات شبه الحكومية في رعاية السجين وإعادة تأهيله

لا تتمكن المؤسسات شبه الحكومية من تنفيذ كامل برنامج اعادة التأهيل لأسباب متعددة، نذكر من بينها صرامة القوانين ومحدودية الموارد المالية المخصصة لمثل هذه البرامج، اضافة الى عدم تكريس المؤسسات المذكورة لكل جهودها من أجل الغاية المرسومة

والحقيقة أن قلة الأشخاص الذين ينذرون أنفسهم ويكرسون كل جهودهم للرعاية الاجتماعية، وإعادة التأهيل تمثل أهم عائق أمام تنفيذ هذه البرامج.

في هذا الاطار. وازاء هذا الوضع بدأت الحكومة تسمح بل وتشجع على إنشاء منظمات تطوعية كجمعية السجون «Prison Fellowship» تأخذ على عاتقها العمل في مجالات الدفاع الاجتماعي والرعاية اللاحقة وبرامج اعادة التأهيل في مختلف أنحاء جمهورية الهند

وقد قامت جمعية سجون الهند «Prison Fellowship India» بأعضائها المتطوعين المدربين بتخطيط وتنفيذ العديد من برامج اعادة تأهيل النزلاء المسرحين من مختلف المؤسسات الاصلاحية كالمدارس المعترف بها ومدارس (بورستال) والسجون

وكتحضير لبرنامج إعادة التأهيل يقوم متطوعون من الجمعية بزيارة كل السجون الواقعة في منطقة اهتمامهم والاتصال بالنزلاء بانتظام، كما يقومون بانتقاء أكثر ما يمكن من الحالات الفردية للتقويم الشخصي والدراسة المستفيضة ويمتد الاتصال على كامل فترة العقوبة.

وخلال نفس الفترة يقوم الأعضاء بزيارة عائلات النزلاء لربط علاقات ودية معهم، ومحاولة اعانتهم بما أمكن والتخفيف من آلامهم الناتجة عن كون المسجون غالبا ما يكون رئيس العائلة أو معيلها الرئيسي ومن شأن هذه العلاقة أن تساهم في اعادة الثقة للنزيل ولأفراد عائلته، كما يساهم ذلك في جعل المجتمع يدرك المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها عائلات المسجونين ويساهم في رعاية أعضائها

ونود أن نشير هنا الى أن انعدام برنامج ضمان اجتماعي شامل في بلد كبير مثل الهند، من شأنه أن يدفع أفراد عائلات المذنبين الى ارتكاب كل المخالفات اللااجتماعية كالسرقة والتسول والبغاء، وفي هذا الاطار يمكن اعتبار برامج الرعاية التي تقوم بها جمعية السجون كبرنامج للضمان الاجتماعي، تهدف الى رفاهية المجتمع ونتيجة منطقية للاتصالات الدائرة من حين حبس السجين حتى اطلاق سراحه واعادة تأهيله

ولعل الرد الطبيعي لأي شخص يحكم عليه بالحبس يتمثل في الثورة على السلطة لأسباب متعددة، فالسجن يحرمه أولا من صحبة أفراد عائلته ومن محبتهم وحنانهم، ويلصق به ثانياً وصمة مرتبطة بالادانة والحبس، وأهم من ذلك يفقده شخصيته وكل القيم المتعلقة بها ويجرح كرامته وشرفه الى الحد

الذي يفقد بعده الأمل في استرجاعهما غير منقوصين واسترداد الاعتبار والاحترام لشخصه.

وهكذا يتمثل الرد الطبيعي في تحدي القيم السلوكية والضوابط الأخلاقية المتفق عليها والثورة ضد المجتمع، وذلك هو المؤشر الأول لاعادة ارتكابه المخالفة بعد أن يتم تسريحه، ولهذا.. يقوم أعضاء جمعية السجون بزيارة النزيل حال ايداعه السجن، ويحاولون ربط علاقات ودية معه واعانته ما أمكن، الأمر الذي يخفف من حدة عدائه للمجتمع ويشعره بأن المجتمع لم ينبذه بل مازال مهتما به وبسعادته وسعادة أفراد عائلته مما يغرس في نفسه شعورا إيجابيا نحو المجتمع ويحد الى درجة كبيرة من امكانية عودته الى ارتكاب الجرائم.

تتكفل الحكومة باحتياجات النزيل المادية أثناء فترة حبسه وتؤمن له المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية، وغالبا ما توفر برامج الرعاية اللاحقة التي تشرف عليها الحكومة، الحاجيات الأساسية بحيث يتمثل الفرق الوحيد في غياب المسئوليين عن الحبس والايقاف، وفي هذه الحالة يكون للنزيل السابق مطلق الحرية في الخروج والسعي نحو الرزق ثم العودة الى مكان الاقامة.

غير أن وصمة السجين السابق، وموقف المجتمع غير المتعاون والرافض قبوله كفرد عادي من أفراده، رغم انقضاء

العقوبة واطلاق سراحة يمنعانه من كبح مشاعر ـ السجن السابق ـ التي تلاحقة

والحقيقة أن كلا البرنامجين لا يهتمان بالناحية الروحية للسجين ورجوعه الى خالقه جل وعلا والاجتماع الى اخوانه من جديد

وتسعى جمعية السجون الى الاهتمام بالناحية الروحية للنزلاء منذ حبسهم حتى تتمكن من الاهتمام باحتياجاتهم المادية عند تسريحهم

وتقوم الجمعية باعانة النزيل وارشاده حتى يتوب الى الله العزيز الرحيم ويسترضي ضحية فعلته، بحيث يشهد الشخص تغييرا كبيرا عن طريق هاتين العمليتين ويفتح صفحة جديدة ناصعة البياض

وقد أثبتت الدراسات والبحوث بأن الاهتمام بالاحتياجات المادية للانسان دون غيره لا يؤثر الا ثانويا على اعادة تأهيله، وإن الأساس هو الاهتمام بالاحتياجات الروحية وهي هامة للانسان من أي شيء آخر

واضافة الى ذلك يؤدي رجوع الانسان الى ربه وانشاء علاقة ذاتية بخالقه الى غرس قيم ايجابية في نفسه لا تضعف مع مرور الزمن فالايمان بالخالق عز وجل والرجوع اليه هو

المركز الأساسي للدين، وهو كذلك العامل الأساسي المعتمد في اعادة تأهيل المذنبين.

على المجتمع المسئول عن رفاهية كل أفراده ان يولي هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام، وإن يساهم بالتالي في برامج الرعاية اللاحقة واعادة تأهيل المسجونين السابقين، فغض النظر عن ذلك إنما يهيىء للنزيل السابق فرص العودة الى الاجرام، كما ان المجتمع المسئول عن حبس شخص ما يعد مسئولا بنفس الدرجة عن رعاية شئون أهله وأفراد عائلته، واعادة تأهيله نهائيا، فالمجتمع يتحمل الكثير من الأعباء المالية وغيرها وينفذ أحكام السجن الصادرة في حق المتهم بتهيئة البيانات والمسئولين المشرفين والتغذية واللباس والسكن والرعاية الطبية وغيرها، فاذا ما عاد النزيل الى السجن بعد ارتكابه مخالفة أخرى أطلق سراحه، فان ذلك يضيف الى العبء الكبير الذي يتحمله المجتمع في هذا المجال، كما أن ذلك يعد اعترافا صريحا بأن فترة حبسه السابقة لم تؤت ثمارها وفشلت فشلا ذريعا في تقويمه واعادته الى الجادة.

ويذكر «تشارلز كولسن» المستشار السابق للرئيس ريتشارد نيكسون والرئيس الحالي للجمعية الدولية للسجون «Prison Fellowship International» إثر تورطه وسجنه في

فضيحة «ووترجيت» بأن السجون لا تغير أحداً بل إن ما يقع في قلب الانسان هو الذي يتسبب في حدوث التغيير

على كل حكومة مسئولة أن تمعن التفكير قبل تهيئة الظروف للنزيل السابق كي يعود الى حياة الجريمة، وتزيد بالتالي من أعباء المجموعة الوطنية باعادته الى السجن مرة أخرى

فضمن نزلاء السجون يوجد الكثير من المواهب والامكانات التي لا تستغل بطاقاتها القصوى مما يؤدي الى ضياع امكانات جمة، فالسجون الهندية تضم نحو مليون نزيل كأدنى تقدير، غير أن هذه القوة البشرية الهائلة والمقدرة بحوالي ٨ ملايين ساعة عمل يوميا غير مستخدمة البتة أو تستخدم بأدنى من طاقاتها الحقيقية بكثير، ويمكن لهذه الامكانات البشرية اذا ما تم تقنينها كما ينبغي، أن تنتج موارد مالية ومادية هائلة تساهم الى حد بعيد في تخفيف شقاء الانسانية، ومن الواجب وضع استراتيجية شاملة لبرامج الرعاية اللاحقة كي يمكن الاستفادة من هذه الامكانات

لعدم تأهيل النزيل السابق بالطريقة المناسبة بالغ الأثر على أفراد عائلته وعلى شخصيته واحترامه لذاته، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لبرامج الرعاية والرعاية اللاحقة المخططة لما فيه صالح أفراد عائلة النزيل والنزيل ذاته والمجتمع عامة

وفي اطار تعمداتها نحو المجتمع لا تعتني جمعية السجون بالنزلاء والمساجين السابقين فحسب بل توجه اهتمامها كذلك لموظفي السجون والمؤسسات الاصلاحية وتنظم لهم الدورات والملتقيات وورشات العمل حتى يتمكنوا من المشاركة في مثل تلك البرامج بصفتهم تلك، والاسهام في تحقيق الأهداف المنشودة والتي تمثل في الحقيقة جزءاً من برامج ادارة السجون والدفاع الاجتماعي

تعد الرعاية اللاحقة بنفس أهمية رعاية النزلاء إن لم تكن أهم منها، من وجهة نظر الدفاع الاجتماعي حيث يؤثر أي تعطيل في أحد المجالين على تقدم أية مجموعة بشرية منظمة، والواقع أن هذه البرامج بمثابة تأمين اجتماعي ضد تكرار المذنب لفعلته، ومن هنا تأتي أهمية التأكيد عليها ودعمها حتى نؤمن للمجتمع حماية كافية من المذنبين، والملاحظ هنا التماثل الكبير بين مجالي الدفاع الاجتماعي والعناية الطبية. فالمعالجة في المجال الطبي تكون بنفس أهمية العلاج اللاحق، ويبقى الطب الوقائي أهم العناصر في هذا الاطار، وبخاصة في مجال الأوبئة التي يمكن أن تلحق بقسم هام من أفراد المجتمع خلال فترة وجيزة، وتستوجب بالتالي اعداد البرامج المناسبة للقضاء عليها، وكذا الأمر في مجال الدفاع الاجتماعي

يتميز «البارسيون»(*) المقيمون في الهند ببرنامج يرصدون بموجبه جزءاً من الارباح المتأتية من كافة معاملات المجموعة وأعمالها التجارية وتخصص هذه المبالغ لتأمين الحاجيات الأساسية لأعضاء المجموعة المعوزين والذين بدون مورد رزق دائم، كما يخصصون منازل لاقامة من يحتاج من أفراد المجموعة، ونتيجة لهذه البرامج المرتجلة لم يعرف عن فرد واحد من هذه المجموعة ارتكابه المخالفات أو دخوله في مواجهة مع القوانين

وقد تم تنظيم الجمعيات الهندية للرعاية اللاحقة وجمعيات إعانة المسجونين المسرحين في كل الأقاليم الهندية تقريبا لأن دستور البلاد ينص على وجوب اضطلاع الدولة برعاية المسجونين السابقين والمؤسسات الاصلاحية، والملاحظ أن تكوين هذه الجمعيات يدخل في نطاق قانون تسجيل الجمعيات، ويبقى إسهام الحكومة فيها محدود جدا بحيث يتمثل في رصد بعض الاعتمادات المالية وتعيين بعض المسئولين في المكاتب المركزية أو الفرعية، وتقوم هذه المؤسسات بتنفيذ برامج اتصال مع أوسع الجماهير وتنظيم حملات اشتراك حيث تتأتى أغلب مواردها المالية من الاشتراكات والهبات وإسهامات

(*) البارسيون Parsi زرادشتيون ينحدرون من اللاجئين الفرس المقيمين في بومباي وغيرها من مدن الهند

بعض الأجهزة الحكومية والشركات الخاصة والمؤسسات التعاونية، وتعني هذه المؤسسات غير الطائفية بأوضاع نزلاء المؤسسات الاصلاحية السابقين الواجب إعادة تأهيلهم أثر اطلاق سراحهم، لكن ـ ورغم كل الجهود المبذولة ـ تعاني برامج اعادة التأهيل من شيئين أساسيين:

١ ـ قلة الموارد التي لا تسمح بالاستجابة لكل المتطلبات.

٢ ـ العدد المرتفع للمسرحين من المؤسسات الاصلاحية بحيث يتعذر على منظمات الرعاية التطوعة الاهتمام بكل الحالات.

وهنا.. يأتي دور (جمعية السجون) لتقدم دعما اضافياً للجمعيات الراهنة بتقديم جهودها المتميزة في مجال أنشطة الرعاية التطوعية حيث يقوم المتطوعون المحليون بمقابلة كل المسجونين حال اطلاق سراحهم وغالبا ما يحصلون على تعاون المسجونين السابقين معهم نظرا للعلاقات التي ربطوها مع أفراد عائلاتهم أثناء حبسهم واطلاعهم على مشاكلهم، كما يبدي السجين السابق تعاونا تاما اثناء برامج اعادة التأهيل النهائية التي تنفذها جمعية السجون ، وخصوصا عند ادراكه ان هذه البرامج خيرية تطوعية.

ونقدم فيما يلي تقديرا متواضعا للعمل الصامت الذي دأبت «جمعية السجون» على القيام به، والذي وان لم يغط الا نزرا يسيرا من هذه المسألة المتشعبة، فإنه يبين ما تم تحقيقه من

نتائج سوف تتواصل على مدى السنوات المقبلة، وحيث أننا ننظر لهذه النشاطات لا كمجرد فوائد آنية ولكن كاستثمارات على المدى الطويل فإننا لا نقوّم النتائج المحققة باستخدام المعايير المادية المعروفة

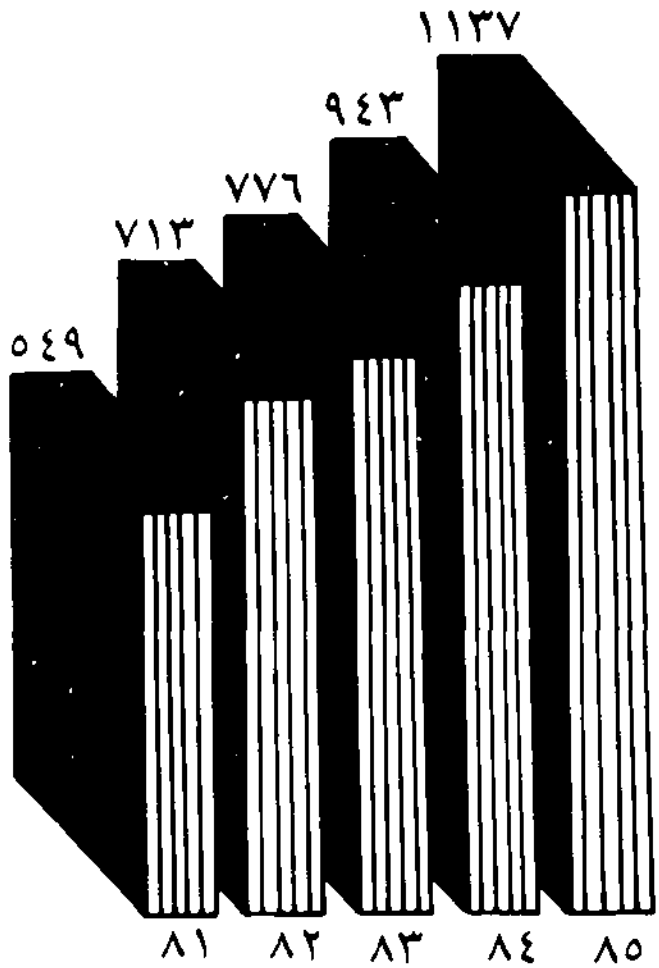

عدد النزلاء الذين تمت مساعدتهم

عدد المسجونين المفرج عنهم الذين تمت مساعدتهم

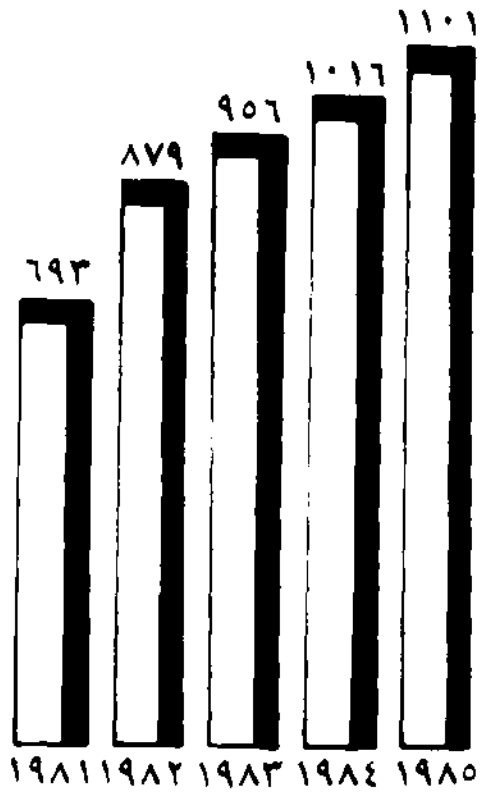

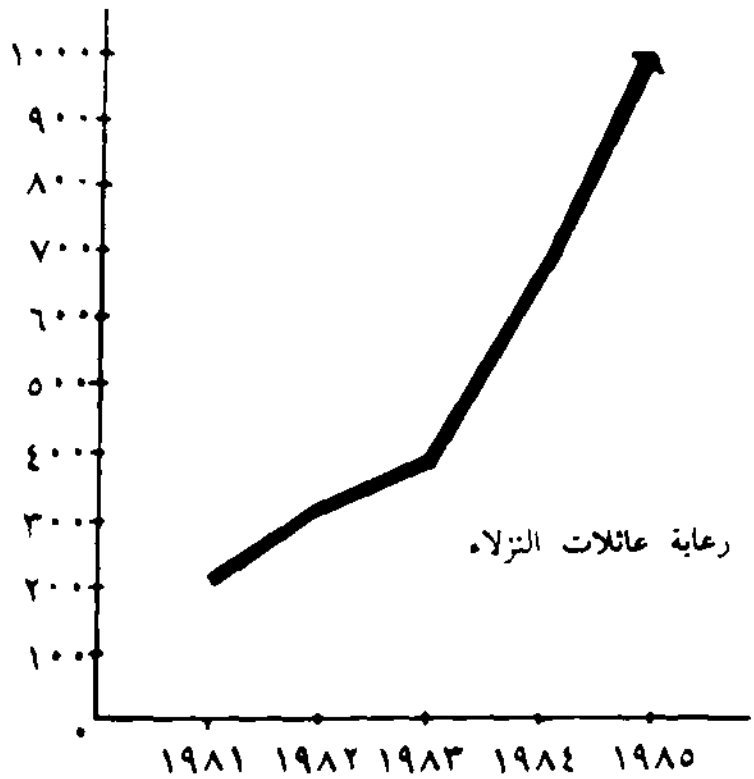

إن مجال إعادة التأهيل واسع ومتشعب، وما تم القيام به حتى الآن لا يغطي الا جزءاً صغيرا من المتطلبات، وبتوفر العزم والارادة والدعم الخالص من الحكومات والاداريين يمكن أن تتضاعف الجهود ونتمكن بالتالي من تخفيف آلام عدد لا يحصى من العائلات التي تعاني في صمت معاناة تعجز الكلمات عن وصفها ولا يشعر بقساوتها الا من عاشها.

ترمي هذه الندوة التي ينظمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الى انجاز أهداف اجتماعية واسعة لعلنا نلخصها في طرد مسحة الحزن من عيون مئات آلاف المذنبين التائبين، وارجاع الأمل الى قلوب الملايين من أفراد عائلاتهم وأقاربهم الذين يعاون في صمت منتظرين من هذه الأجهزة السامية تخليصهم من وضعهم المأسوي والذي يعجز الاسهاب في وصفه عن التعبير عن حقيقته

كما نعتقد بأن تكون لأعمال هذه الندوة نتائج بعيدة الأثر لا في العالم العربي فحسب، ولكن ايضا في الدول الأخرى التي تتطلع بشغف لنتائج الندوة

إن تجميع الخبرات الكبيرة التي تستقطبها هذه الندوة من اداريين ومنظرين ومسئولي مؤسسات اصلاحية لكفيل بتغطية كل جوانب برنامج الدفاع الاجتماعي، وحري بهذه الخبرات مجتمعة وباستخدام الموارد الهائلة المرصودة مع قليل من الجهد

أن تحقق أحسن النتائج في وقت قياسي عسى أن يكون في ذلك عامل الهام للدول التي تنقصها الخبرات والموارد لأسباب مختلفة.

إنني أوجه لكم هذا النداء آملا منكم تنفيذ برنامج شامل لاعادة تأهيل نزلاء المؤسسات الاصلاحية السابقين بما يشكل انجازا متألقا جديداً في مجال الدفاع والرفاه الاجتماعي، كما أود اعلامكم أصالة عن الجمعية الدولية للسجون ومكتبها الاقليمي بالهند بأننا نضع كل امكانات هذه الجمعية الدولية تحت طلبكم وبالصورة التي ترتؤونها وحكوماتكم الجليلة، وفي أي وقت تختارونه.

إنه لشرف عظيم لي أن تتم دعوتي لالقاء هذه الكلمة حول تجربة الهند في مجال الرعاية اللاحقة واعادة تأهيل المسجونين المفرج عنهم، بين النظرية والتطبيق.

وهناك مثل هندي قديم يقول ما معناه: (ليس هناك قديس بدون ماض، ولا مذنب بدون مستقبل) واني لمتأكد بأنه بامكاننا العمل على جعل هذه المثل حقيقية واقعة حتى نثبت في مجال الرعاية الاجتماعية.

البرامج التأهيلية وتحقيق الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم

الدكتور محمد صفوح الأخرس(*)

أولاً اشكالية الموضوع

تختلف التعاريف والمفاهيم العلمية المستخدمة في البحث العلمي باختلاف الفلسفات العلمية والمراحل الاجتماعية ولعل مفاهيم العلوم الاجتماعية هي من اكثر تلك المفاهيم تعرضا للاختلاف والتباين، ويقع مفهوم الرعاية الاجتماعية اللاحقة للمفرج عنهم ضمن تلك المفاهيم التي اصابها التغير والتبدل

- فيرى البعض انها مرتبطة بعملية التكيف مع البيئة الجديدة، متأثراً هذا البعض بفلسفة الخدمة الاجتماعية التي تبلورت في المجتمعات الغربية، حيث تشير كل الدلالات الى مسائل تكيف الفرد مع البيئة المحيطة به أياً كانت تلك البيئة، ويأتي اتباع المدرسة الوظيفية في فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع من أهم دعاة ذلك الاتجاه

(*) كلية الآداب. قسم الدراسات الفلسفية جامعة دمشق. سوريا.

- ويرى آخرون.. أن الرعاية الاجتماعية هي موقف سياسي وحضاري يستلزم فهم الأصول الاجتماعية كمتغير مستقل يمكننا من متابعة التأثير في المفهوم اللاحق أو المتغير التابع وهو الرعاية الاجتماعية اللاحقة.

- ونحن نرى أن العلاقة بين الرعاية الاجتماعية اللاحقة للمفرج عنهم والأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية علاقة متبادلة ووثيقة ولا ينفع النظر اليها على أنها علاقة متغير مستقل وآخر تابع له، فالمجرم ابن البيئة واصلاحه يستوجب تغيير الظروف التي ولدت العمل الاجرامي.

واستنادا الى ذلك يمكن أن نطرح التعريف التالي لمفهوم الرعاية الاجتماعية اللاحقة.

- «الرعاية الاجتماعية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجونين» عملية تربوية واجتماعية واقتصادية وحضارية تهدف الى اعادة التأهيل المهني والاجتماعي والاقتصادي للمسجونين المفرج عنهم ليتمكنوا من العيش وممارسة حياة جديدة يتم فيها تجاوز الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية السابقة التي دفعتهم لارتكاب الفعل الاجرامي.

- وواضح من هذا التعريف أن عملية التأهيل المهني تتجاوز اكساب الفرد المسجون مهارات فنية، فهي تمتد الى عناصر التربية الاجتماعيه والحضارية لكل من المفرج عنهم والبيئة الجديدة التي سوف تحتضنهم، باعتبار أن المعضلة الاساسية هنا

تكمن في أن المذنب في عودته الى بيئته الأصلية سوف يجابه جملة من المتغيرات المعقدة يعود بعضها الى ما اكتسبه في السجن أثناء اقامته وبعضها الآخر الى بيئته المباشرة وغير المباشرة[1]

ثانياً الاطار التحليلي لبحث العلاقة بين البرامج التأهيلية وتحقيق الرعاية اللاحقة

يرتكز الاطار التحليل على مقولة اساسية هي أن العلاقة بين التأهيل والرعاية اللاحقة علاقة تأثير متبادلة، فالتأهيل يمد السجين المفرج عنه بامكانات فنية ومادية تسمح له باحداث تغيير اجتماعي في أطر المنظومة التي ولدت الانحراف، والرعاية اللاحقة بعناصرها المختلفة تشكل الوعاء الذي يتم فيه التفاعل بين الفرد والمجتمع، ويتم ذلك التفاعل ضمن اطار الحركة والتغير، وليس ضمن اطار التوازن والبناء - ويمدنا هذا القصور بايجاد حل للمعضلة الأساسية في بحث العلاقة بين المفرج عنه والبيئة التي سيتم التعامل معها بعد الافراج، كما يسمح بادخال متغيرات عديدة في تقليل أهمية دور

---

١ ـ الدكتور عبدالحليم رضا عبدالعال. تجارب وخبرات محلية ودولية في الرعاية اللاحقة بحث مقدم الى الندوة العلمية الثانية عشرة وموضوعها «الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق» المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ١٤٠٦هـ ص: ٥

الرعاية اللاحقة في مسار التنمية الاجتماعية، إذ أن التأهيل المهني لتلك الفئات مُجدٍ بحسب كل المعايير الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتربوية.

- إن النظرة البنيوية لفهم العلاقة بين التأهيل المهني والرعاية اللاحقة لا تسمح لنا الا في حدود الجوانب الوقائية والعلاجية، هذا في أحسن الأحوال، وتقْصر عن استيعاب المسار التنموي الذي يشمل بالتعريف عنصر الحركة والتغير.

- أما الاطار الحركي والمتغير فيمدنا بالاضافة الى الجوانب الوقائية والعلاجية باداة تحليلية تربط التأهيل بعملية التنمية الشاملة، والافادة من الطاقات المعطلة، وخاصة في بلاد تطمح نحو آفاق تنموية تحد منها موارد بشرية محدودة.

- إن التنمية حركة متسارعة ومتولدة ومتجددة وتشمل المجتمع بكل مؤسساته والرعاية اللاحقة تستوجب ان يتحرك المجتمع بكل طاقاته نحو المفرج عنهم وعلى المستويات التنظيمية والبنيوية وكذلك على المستويين الحضاري والاجتماعي بما يفرزه من قيم ورموز اجتماعية.

ثالثاً: العناصر المشخصة والمتغيرات المستخدمة في التحليل:

تكتمل قيمة التوجهات وفعاليتها بالاجراءات التي تتخذ والرعاية التي تقدم في سبيل اصلاح المذنب واعداده وتدريبه على المهن والحرف الملائمة من أجل دفعه الى الحياة الاجتماعية

بعد أن يُقوّم انحرافه وتعالج أوضاعه ويسلح بالعلم والمقدرة وتؤمن له فرص العمل التي تمكنه من متابعة حياته ومواجهة ظروفه بقدرة وكفاءة

ومع أهمية العمل الطوعي في تقديم مثل تلك الخدمات، الّا أن مسئولية الدولة اساسية خاصة بما تملكه من امكانات تعمل على تأسيس معاهد الاصلاح ومراكز التدريب والتأهيل المهني، فتنقل بذلك فئة المنحرفين والمذنبين الى قوة منتجة وفعالة تسهم في عملية البناء والانتاج، بحيث يتم في اطار تلك المؤسسات معالجة المشكلات والأوضاع النفسية والاجتماعية والصحية والمادية للمذنب، بما يحقق له التكيف النفسي والتلاؤم الاجتماعي من خلال تربيته واكسابه المهارات اللازمة له في الحياة الاجتماعية، وتلك مسئولية منوطة بالدولة وبالمجتمع بمؤسساته الرسمية والأهلية

ويعتبر الاتجاه نحو تأسيس المؤسسات الرسمية والمعاهد الاصلاحية والمنظمات الاجتماعية التي تكفل الرعاية الاجتماعية اللاحقة للمفرج عنهم خطوة أولى في رعاية تلك الفئات وحل مشكلاتهم، الا ان ذلك الاجراء لابد أن يتبعه اجراء آخر يهدف الى معالجة الأوضاع التي تؤدي الى الانحراف معالجة جذرية وفعّالة عن طريق تخطيط المشروعات والبرامج التي توفر الخدمات وتلبي الاحتياجات الأساسية للأسر والمواطنين

رابعاً: الاتجاهات الرئيسية في تشكيل النظرية لفهم العلاقة بين الرعاية والتأهيل المهني:

يكشف التوزيع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر الهامة، فهو يبين في أرقامه الاجمالية نصيب كل قسم من أقسام المهنة في قوة العمل، كما يوضح بصورة أدق وضع العناصر العاملة في برامج التنمية ومشاريعها، ويعتبر تبعا لذلك أحد المنطلقات الأساسية الهامة في تنفيذ سياسات التنمية ومؤشراً أساسياً لكشف حالات القصور في جوانب من قوة العمل.

ويأتي التأهيل المهني مع التدريب والتعليم ليسد العجز في بعض المهن التي يحتاجها سوق العمالة، والتأهيل المهني في مضمار الرعاية الاجتماعية اللاحقة للمفرج عنهم يعتبر العنصر الرديف لمؤسسات التأهيل المهني، وخاصة في الدول التي تعاني من ضيق في القاعدة السكانية وطموحات تنموية عالية.

وتتوزع تلك الاتجاهات في ثلاثة محاور

المحور الأول. يرتبط بعلاج مشكلات وأزمات تعود أسبابها الى دوافع العمل الاجرامي، والتي يتم علاجها من خلال مشروعات تنموية تتجه نحو المستقبل البعيد، فالعلاج هنا لمشكلات راهنة، بعدها الزماني في الماضي والبعد الآخر مرتبط بطبيعة التحولات الاقتصاديه والاجتماعيه.

ـ **المحور الثاني** فهو محور وقائي يهدف الى منع وقوع المشكلات أو الخلل أو الأزمات فالسياسة المرتبطة بالمحور الوقائي تهدف الى منع وقوع المشكلات قبل حدوثها تمشيا مع المثل الشائع «درهم وقاية خير من قنطار علاج»

أما المحور الثالث فهو محور تنموي تتخذ فيه الرعاية الاجتماعية اللاحقة مسارا يرتبط بالتحولات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ويرتبط بفلسفة تستمد جذورها من الفكر التنموي، وتستمد تطبيقاتها العملية من اصول السمات المتميزة للمجتمع

وسوف نفصل في كل من تلك المحاور والاتجاهات لنخلص بعدها الى تعريف للرعاية الاجتماعية اللاحقة يتجاوز التعريفات التقليدية ويستوعب الفكر التنموي بمضمونه وتوجهاته بحيث تصبح الرعاية الاجتماعية اللاحقة من هذا المنظور مرادفة لمعنى التنمية الاجتماعية

أ ـ الاتجاه العلاجي

يتميز الاتجاه العلاجي المعاصر في توجهه نحو حل المشكلات التي تواجه مجتمعة الدول التي تتبنى السياسات التنموية توجها خاصا يضيف الى الاتجاهات أبعادا جديدة في

مفهوم واطار واسلوب ادائه.. حيث تتجه الخدمات في اطاره في محورين رئيسيين يتم من خلالهما معالجة الأوضاع، وحل المشكلات حلولا تتلاءم مع طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع من جهة اخرى.

- المحور الأول . فهو يتجه الى حل المشكلات العامة والأوضاع الناجمة عن سرعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمنبثقة عن تفاعل الظروف الاجتماعية والتاريخية حلا عاما وشاملا يتم تحقيقه من خلال الخطط والبرامج والمشروعات التي تتولى الدولة والسياسات التخطيطية رسمها وتنفيذها لمجابهة كل ما يمكن أن يعترض مسيرة التقدم والبناء بحيث تتجه الخدمات الرسمية الى معالجة القضايا والمسائل التي تعاني منها فئات المجتمع، والتي تهم جموع المواطنين وتمس مصالحهم حلا جماعيا يحيط بأبعاد تلك المشكلات ويبادر الى معالجة ما يستخدم منها بمبادرات وحلول عامة راهنة من غير أن يرجىء ذلك على المخططات أو البرامج التنموية ذات المدى المستقبلي البعيد.

- أما المحور الثاني.. - الذي يتميز به الاتجاه العلاجي المعاصر - يتمثل في التوجه الى حل بعض المشكلات الفردية والقضايا الخاصة التي لم تحلها البرامج والحلول الجماعية العامة، فقد يحدث أحيانا ان تتولد بعض المشكلات والمسائل الخاصة نتيجة

ظروف وأوضاع معينة تحتاج الى معالجة من طبيعة محددة أو خدمات خاصة واضافية، ويبرز هنا دور الاخصائي الاجتماعي الذي يضطلع بمهمة تقديم الخدمات ومعالجة تلك المسائل الفردية والخاصة عن طريق اقتراح سياسات وبرامج تنفيذية تعمل على ايصال الخدمات الرسمية لتلك الحالات عن طريق المنظمات والمؤسسات الرسمية وتقديم الارشادات والمساعدات الاجتماعية والنفسية، والتي من شأنها ان تعيد الأفراد الى البوتقة الاجتماعية وتعينهم على مجابهة أوضاع ومتابعة حياتهم بشكل سوي.

إن ما يميز الاطار المعاصر للاتجاه العلاجي هو جمع وتكامل الخدمات الرسمية العاملة منها والخاصة، وتسخيرها لمعالجة المشكلات المتجددة والملحة التي تواجه فئات المجتمع والتي تستلزم تركيز ومضاعفة الجهود والتصدي لها من أجل ضمان سير عمليات التنمية في الوجهة الصحيحة

ب ـ الاتجاه الوقائي:

يشمل الاتجاه الوقائي للرعاية الاجتماعية اللاحقة الجهود والخدمات التي ترصد بغية حماية المواطنين والأسر والمجتمعات ما أمكن من احتمال الوقوع في مشكلات وأزمات ووقايتهم من انتكاسات اجتماعية اخرى والتي تعوقهم عن

مواصلة حياتهم وعطائهم أو القيام بأدوارهم الاجتماعية على الشكل الأفضل، وتتكامل الجهود والخدمات الوقائية مع الخدمات المبذولة في علاج المشكلات العامة والجماعية المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي التي تعترض أفراد المجتمع، الا أنه قد تبين أن كثيرا من المشكلات والمسائل والأزمات تتجدد ويتكرر حدوثها مرات ومرات، الأمر الذي يستلزم دراسة العوامل والمتغيرات التي تتولد عنها تلك المشكلات لأجل التوجه الى معالجة تلك العوامل والحد من آثارها ومجابهتها بشكل جذري وفعال يقضي أو يحد ما أمكن من تسببها أو إحداث مشكلات أو أزمات جديدة في المستقبل ويتميز الاتجاه الوقائي للرعاية الاجتماعية اللاحقة في تركيز الجهود لحصر العوامل والأسباب التي تتدخل في توليد تكرار حدوث المشكلات والأزمات والتوجه الى اتخاذ التدابير والاجراءات الممكنة التي تمنع تلك الفئة المجتمعية ـ المفرج عنهم ـ من عدم امكانية الافادة من عطائهم الاجتماعي بعد قضاء مدة العقوبة واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع مثل تلك الأزمات مجددا، أو التخفيف من آثارها ونتائجها وانعكاساتها، وذلك بالاستعداد لمواجهتها أو التصدي لها قدر المستطاع.

جـ ـ الاتجاه التنموي

يتواجد الى جانب الاتجاه العلاجي والاتجاه الوقائي اتجاه ثالث تتلازم فيه أطر الرعاية الاجتماعية اللاحقة مع التوجيهات التنموية المعاصرة، حيث نجد ان مجال الرعاية الاجتماعية اللاحقة المعاصرة يتجه الى تدعيم وتعميق عملية التغيير الاجتماعي والتحويل في الاطر الاقتصادية والاجتماعية، فلم يعد المجال مقتصرا على حل المشكلات الرئيسية التي تنجم عن مسائل التكيف الاجتماعي مع البيئة الاقتصادية بغية معالجتها في نطاق المنظومة الاجتماعية أو النظام السائد، بل تعدى ذلك الى مجالات تربط بين مفهوم الرعاية الاجتماعية اللاحقة وقضايا التنمية الشاملة وتشخيص المشكلات الناجمة عن الخلل الاجتماعي الأمر الذي يستوجب الرعاية، كذلك تحديد مسار التنمية وتوجهاتها، والأسس الاجتماعية التي يجب أن تبنى عليها

وفي ظل هذا المفهوم الجديد لمسائل الرعاية الاجتماعية اللاحقة يتبلور الاتجاه التنموي ويتسع اطاره حيث يشمل التخطيط للخدمات على مستوى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لدعم التنمية الشاملة، فالرعاية الاجتماعية اللاحقة في هذا المنطلق تولد أقنية اجتماعية فاعلة تعمل على ايصال الخدمات والمواد لأفراد المجتمع كافة.

إن مجال الرعاية الاجتماعية اللاحقة من هذا المنظور التنموي يمتد من النهوض بالمذنب ـ المفرج عنه ـ الى المجتمع بكافة قطاعاته، فيشارك المفرج عنه زملاءه في المصانع والمزارع والمكاتب، بعد أن يتم تأهيله وتدريبه.

وهكذا . تتشابك المجاور الثلاثة (الوقائية والعلاجية والتنموية) في منظومة واحدة عمادها المجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته.

خامساً الاطار التحليلي لدراسة مسائل التأهيل المهني

يلعب التدريب المهني دورا أساسيا في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع على ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني، وقد أكدت بعض الدراسات على ضرورة تطوير نظم التدريب المهني ومتابعة تطويره مع كل تجديد أو تغيير في البنيان الاقتصادي حتى لا يتعرض ذلك البنيان للتصدع وظهور مشكلات عديدة كتفشي البطالة مثلا. كما يعد التدريب المهني ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني، حيث يعمل على المواءمة بين العرض والطلب في نطاق سوق العمل، ودعم التعليم الفني والمهني والنظام التدريبي بعناصر مؤهلة عمليا ونظريا لاستيعاب التطبيقات العملية الأمر الذي يمد سوق العمل بقوى جديدة مدربة ومؤهلة علميا وعمليا. إن مطلب

التعليم في اطار التدريب المهني يرتبط بأهمية اتساع المعارف والخبرات المتعلقة بالمهنة ودوره في زيادة امكانية الفرد في مواجهة التطورات التقنية المتلاحقة

وتتعدى أهمية التدريب المهني مجال الحياة الاقتصادية لتشمل الحياة الاجتماعية والثقافية ايضا، فالعامل الذي يتقن المهنة التي سيزاولها ويتدرب عليها ويتعلمها عن ارادة ورغبة يشعر بالثقة والقدرة على انجازها بنجاح، كما يمده التعليم بالقوة على التعامل مع الآلة كلما تطورت

وتبرز علاقة التدريب والتعليم المهني بالتطور الاجتماعي والثقافي، والاتجاهات المعاصرة للثقافة والعلوم من خلال تنمية ادراك وفهم المواطن لدوره في المجتمع، وتنمية شعوره بقيمة وكرامة العمل بكافة اشكاله وانواعه بما في ذلك العمل المهني، فللتدريب المهني مدلول اجتماعي، حيث أنه لم يعد يقصر دور العالم في إجادته لتأدية مهنة معينة،وانما بتهيئته ليكون قادرا على أن يغير بنفسه المهنة التي يمارسها الى اخرى غيرها حالما يدرك انها قد فقدت أهميتها وجدواها، لقد أصبح التدريب المهني وسيلة من وسائل الارتقاء الاجتماعي، وبذلك فانه يشكل مفتاح السياسة الاجتماعية

ويهدف التدريب المهني الى تمكين الأفراد من استخدام مهاراتهم وقدراتهم ومعلوماتهم على الوجه الأكمل لزيادة

كفاءتهم الانتاجية، مكملاً بذلك ومدعما مهنة التوجيه المهني في اكتشاف الطاقات والقدرات بالنسبة للأفراد وتوجيههم بالتالي الى المهن التي تتناسب مع استعداداتهم وتتفق مع احتياجات المجتمع.

استنادا لذلك.. تعمل برامج التدريب المهني على اعداد مجاميع مناسبة من العمال من مختلف الفئات والمهن الضرورية للاقتصاد الوطني، تكون قادرة على الأضطلاع بمهامها بطريقة جماعية فعالة، ويرتبط تنظيم برامج التدريب المهني بتحليل احتياجات القوى العاملة التي يقتضيها سير الحياة الاقتصادية، ويلاحظ في هذا الصدد أن التطورات والتغيرات في البنى الاقتصادية للمجتمع الغربي قد ترافقت مع تغيرات في طبيعة الكفاءات والصلاحيات المطلوبة لممارسة مختلف المهن، فتأكدت بذلك أهمية وضرورة التدريب المهني في تأمين القوى العاملة لمواجهة تلك التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وللتدريب المهني وظيفة مزدوجة فهو من ناحية يلبي احتياجات المؤسسات الاقتصادية من القوى العاملة المدربة، ومن ناحية ثانية فإنه يؤمن المستقبل المهني للعمال، وتتجلى بوضوح الجوانب والأبعاد الانسانية والاجتماعية للتدريب المهني.

ويعمل الاعداد الذي تقوم به المدارس والمعاهد الفنية والكليات وغيرها من الهيئات العلمية والتعليمية على توسيع مدارك الدارسين والمامهم بالمسائل العامة والنظريات الأساسية، بينما يستلزم أداء واتقان جزئيات العمليات التي يقتضيها تقسيم العمل والتخصص وممارسة العمليات الجديدة التي تأتي بها التطورات المختلفة والاحاطة بطرق الانتاج في الصناعات القائمة أو المستحدثة، أن تتحقق بالصورة العملية التي تجيب حاجة الانتاج من خلال التدريب عليها[1]

ومن المعلوم ان أولى العقبات الرئيسية التي تواجه الجانبين التخطيطي والتنفيذي لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي مشكلة توفر الأيدي العاملة الفنية المدربة ـ كما ونوعا ـ عن مختلف المستويات في شتى المجالات.

ويرجع نقص القوى العاملة الماهرة والمدربة في كثير من مواقع الانتاج، وضعف الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة في جزء كبير منه الى انخفاض مستوى التدريب المهني وعدم اقبال

---

١ ـ منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي، رؤية عربية مستقبلية للتدريب المهني تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي القسم الأول. مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة المنعقدة في نواكشوط بتاريخ ١٩٧٦م ص: ٩

المنشآت الصناعية على البحوث العلمية والتطبيقية التي تهدف الى تحسين طرق ووسائل الانتاج

ومن هنا. تبرز ضرورة تخصيص قدر من الاستثمارات لأعمال التدريب، وتزويد العمال على كل مستوى بالمهارات التي تثبت فائدتها في الانتاج، واجراء البحوث العلمية والتطبيقية بهدف رفع كفاءة استخدام العامل. فالقدرات والمهارات البشرية العالية لا تظهر من تلقاء نفسها ولكنها تحتاج الى تدريب متواصل.

ويعتبر الانفاق على التدريب استثمارا بشريا كبيرا، كما يعد من اكثر الاستثمارات عطاءً وفائدة. فالزيادة في رأس المال البشري، تفسر زيادة الناتج القومي

لقد أصبحت درجة مهارة القوى العاملة في المرحلة الراهنة الشرط الضروري للعملية الانتاجية، وبذلك فإن معدل الزيادة أو النقصان في الانتاج ترتبط الى حد كبير على مستوى الثقافة الفنية ودرجة المهارة والكفاءة عند العمال، والتي تسهم في دعم ونجاح برامج التنمية الشاملة[1] واستنادا لما سبق، يمكن توضيح جملة من اهداف التدريب التي تؤكد أهميته في المجتمع ولعل من أهم تلك الأهداف مايلي:

---

١ ـ منظمة العمل العربية التنمية: الأمل والتحدي. الرباط ١٩٧٤م ص: ٢٢ ـ ٢٣

١ ـ تزويد المتدرب بنظرة شاملة عن ممارسة المهنة
٢ ـ اتاحة الفرصة للمتدرب للمشاركة بفاعلية في مهام المهنة التي تعلمها في الاطار النظري للمنهاج
٣ ـ مساعدة التدريب في فهم العمل على كافة مستوياته وميادينه.
٤ ـ تمكين المتدرب من ممارسة المهنة بفاعلية وكفاءة
٥ ـ مساعدة المتدرب لتنمية كفاءته المهنية.
٦ ـ تنمية المعارف والمهارات من خلال معالجة مواقف مختارة
٧ ـ تفهم معنى ممارسة المهنة وانعكاس اتخاذ القرارات على ذلك

وخلاصة القول يتجه التدريب نحو تلبية احتياجات المؤسسات المجتمعية بمعناها الواسع في المجتمع من الكوادر الفنية المعدة إعداداً نظريا ومبدئيا، واعداد المتدرب كي يتمكن من سد الثغرة التي تعاني منها المؤسسات المجتمعية من جراء افتقارها الى العناصر المؤهلة وربطه بالظروف الواقعية لتلك المؤسسات، بالاضافة الى اعداد المتدربين لدخول ميادين عمل جديدة لتلبية حاجاتهم من الأيدي العاملة حتى تتوازن الطاقة الاستيعابية لكافة القطاعات بما يتواءم وتوجهات خطط التنمية الشاملة في المجتمع بشكل عام

ويعتبر التوجيه المهني من الوسائل الهامة الأساسية لتحقيق المواءمة بين رغبات الأفراد واحتياجات المجتمع، ذلك

أنه لم يعد مقتصرا على مساعدة الأفراد في اختيار الدراسة أو المهنة التي تتناسب أكثر من غيرها مع ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم، وانما أصبح أحد العوامل الأساسية التي ترفع من كفاءة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه يتسخدم كأساس لتوجيه حركية العمالة رأسيا وأفقيا طوال حياة العامل واعطاء صورة متكاملة للشباب الكبار عن مدى استعداداتهم في ظل المجتمع المهني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذين يعيشون فيه، فلا تتعارض بالتالي رغباتهم مع مطالب مجتمعهم.

هذا.. ولابد من الاحاطة بأبعاد المشكلات التي قد تنجم عن الأوضاع السابقة ورصد الحلول التي يمكن أن تستخدم فيها أساليب التوجيه الرشيدة كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مايلي:

أ ـ ما أدت اليه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة من حدوث تغيرات ديناميكية في الهيكل المهني، الأمر الذي أدى الى ظهور العديد من المهن الجديدة التي يصعب على الناشئين والكبار استيعابها وفهم مضمونها ودورها في خدمة المجتمع دون أن تقدم لهم مساعدة منتظمة في هذا المجال.

ب ـ ما أبرزته التغيرات التي أملتها التطورات الفنية من حاجة

الفرد الى توجيه دائم ومستمر طوال حياته الدراسية والعلمية بالنظر لما قد يضطره استمرار التغيير في هذه العمالة وسرعة معدله الى تغيير وظيفته بل ومهنتة أكثر من مرة خلال حياته العملية[1].

ويعرف صالح الشبكشي التأهيل المهني بأنه مساعدة الفرد على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها بعد أن اصابه عجز في قواه الجسمية أو العقلية أو الخلقية في حدود ما بقي له من قوة، أو بعبارة اخرى هو مساعدته في أن يستفيد ما يمكنه من قدراته الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية، وتوجيهه في ذلك حتى يعيش بسعادة[2].

وتشير دراسات أخرى الى معنى التأهيل المهني بأنه ذلك الجانب من عملية التأهيل المستمرة المترابطة الذي ينطوي على تقديم تلك الخدمات المهنية كالتوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل مما يجعل العاجز قادرا على الحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه.[3].

---

١ ـ منظمة العمل العربية التنميه: الأمل والتحدي مرجع سابق.

٢ ـ صالح الشبكشي خدمة الفرد في محيط تأهيل ذوي العاهات النشرة الثالثة مؤسسة التأهيل المهني ص: ٧.

٣ ـ التأهيل المهني توصيات مؤتمر العمل الدولي عن التأهيل المهني يونيو ١٩٥٥م ص ٥

وترى دراسات أخرى أن التأهيل المهني ميدان من أهم ميادين الرعاية الاجتماعية اساس العمل فيه معاونة من يعجزون عن العمل بسبب حوادث تعرضوا لها أو نتيجة لأمراض أصيبوا بها ليتمكنوا من استئناف أعمالهم أو مزاولة أعمال جديدة تلائمهم يقومون بها كغيرهم من العمال الذي يعملون وينتجون ويساهمون في بناء وطنهم ورفاهية بلادهم[1].

ويعرف «مادفين بسوسمان» «التأهيل المهني» بأنه الجهود المبذولة وفق قواعد هذا الفن مع العديدمن الناس ممن اصابهم قصور بدني أو حسي أو مجتمعي . الخ.

كما جرى تعريف اصطلاح «التأهيل المهني»:بأنه ذلك الجانب من عملية التأهيل المستمرة المترابطة الذي ينطوي على تقديم تلك الخدمات المهنية كالتوجيه والتشغيل بما يجعل المعوق قادرا على أداء واستعادة عمل مناسب

وقد عرف التأهيل المهني بأنه ميدان من أهم ميادين الرعاية الاجتماعية، وأساس العمل فيه معاونة من يعجزون عن العمل بسبب حوادث تعرضوا لها أو نتيجة لأمراض أصيبوا بها ليتمكنوا من استئناف اعمالهم أو مزاولة اعمال جديدة

---

١ ـ كتاب مؤسسة التأهيل المهني بالقاهرة تنسيق الخدمات الاجتماعية الخاصة بذوي العاهات ص ٧.

تلائمهم يقومون بها كغيرهم من العمال الذين يعملون وينتجون ويساهمون في بناء أوطانهم ورفاهية بلادهم[1]

كما عرف «المؤتمر العربي للعمل» في دورته الخاصة «التأهيل المهني» بمايلي: (يقصد بالتأهيل المهني او التدريب المهني - ويسمى في بعض الدول بالتدويين المهني - إعداد الأفراد إعداد مهنياً وتدريبهم على مهن معينة بقصد رفع مستوى انتاجيتهم واكسابهم مهارات جديدة، وبمعنى آخر أن التدريب المهني هو ذلك النوع من التدريب الذي يتضمن تنمية المهارات والخدمات الحرفية أو المهنية ويتضمن التدريب المهني صورا متعددة منها تدريب المبتدئين بالتدرج أو التلمذة الصناعية، ومنها التدريب السريع الذي يهدف الى سد حاجة الصناعة، ومنها التدريب اثناء العمل، ويختلف التدريب المهني عن التأهيل المهني في أن الأخير يتمثل في خدمات مهنية تقدم للعاجزين لتمكينهم من استعادة قدرتهم على مباشرة عملهم الأصلي أو أداء أية أعمال أخرى تتناسب مع حالتهم الصحية والنفسية[2]

---

١ - يحيى حسن درويش، التأهيل المهني تنسيق الدعامات الاجتماعية الخاصة بذوي العاهات، ١٩٥٦م ص ١١

٢ - منظمة العمل العربية مكتب العمل الصناعي رؤية عربية مستقبلية للتدريب المهني مؤتمر العمل العربي ١٩٧٦م ص ٥

ويعرف «محمود حسن» «التأهيل المهني لذوي العاهات» بأنه ذلك الجانب من عملية الاعداد والتوجيه والتدريب، والتشغيل، والمتابعة المستمرة المترابطة التي تؤدي الى تقديم خدمات مهنية، مما يهيء للعاجز فرصة الحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه، ويهدف تأهيل العاجزين الى استغلال كافة مالدى المعوق من قدرات وامكانات واعادة العاجز المتعطل الى العمل الذي يناسب قدراته، حتى تتوفر له فرص الكسب والاستقرار وبالتالي تزداد القوة الانتاجية في المجتمع، فالتأهيل المهني لذوي العاهات يعتبر اعادة لتكيفهم مع الحياة بتقديم ما يحتاجون اليه من خدمات تعالج النقص الجسمي الذي أصابهم أو معاونتهم على القيام بعمل يتناسب مع ما تبقى لديهم من قدرات واستعدادات، وهم في كثير من الأحيان يحتاجون الى التوجيه النفسي بالاضافة الى العلاج الطبي حتى يتغلبوا على آثار العجز النفسية والاجتماعية، فالتأهيل المهني يهتم بالكفاءات لا بالعاهات، وبالامكانات والقدرات لا بالعجز والمعوقات[٦].

وقد خلصت بعض المؤتمرات حول دراسة مشكلات المعوقين الى تعريف اصطلاح التأهيل المهني. بانه ذلك

---

٦ ـ محمود حسن. الخدمة الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة. «مصر، سوريا». ص. ٦١١.

الجانب من عملية التأهيل المستمرة المترابطة وتنطوي على تقديم الخدمات المهنية كالتوجيه المهني والتشغيل الذي يجعل المعوق قادرا على اداء واستعادة عمل مناسب، وقد راعت المؤتمرات في توصياتها الأخيرة عدة اعتبارات خاصة تتعلق بالتأهيل المهني للمعوقين من بينها مايلي

١ ـ توفير خدمات التأهيل المهني لجميع المعوقين مهما كان سبب وطبيعة العائق لديهم وفي جميع الأعمار طالما أمكن اعدادهم وكانوا يتمتعون بامكانات تصلح لأداء واستعادة العمل المناسب.

٢ ـ اتخاذ جميع التدابير الضرورية والعملية لايجاد أو النهوض بالخدمات الخاصة بالتدريب المهني للمعوقين المحتاجين الى المعاونة في اختيار ـ أو تغيير مهنهم

٣ ـ يجب أن يشتمل التأهيل المهني على عملية التوجيه المهني كلما أمكن عمليا حسب الظروف المحلية وحسب ما يتلاءم والحالات الفردية[1].

ويعتبر «يحيى حسن درويش» ان عملية التوظيف والتشغيل هي غاية التأهيل المهني، فلابد أن تنتهي عمليات التأهيل المهني بالحاق الفرد بوظيفة أو عمل يتناسب مع

---

١ ـ عبدالمنعم نور ص ٢٨٢

التدريب الذي حصل عليه ويتفق مع استعداداته وميوله ومهاراته كما يجب عند اختيار هذا العمل مراعاة عدم تعريض الفرد للاصابة مرة أخرى [1]

سادساً. الأسس التطبيقية المستنبطة من النموذج النظري

أ ـ لقد غيرت تعاليم الديانة الاسلامية أطر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية السائدة في كثير من الأقطار العربية واعادة بنائها على اسس جديدة من العدالة والمساواة، وقد طورت تلك التعاليم وبدلت من النظم والبنى والعلاقات الاجتماعية ووضعت قواعد نظمت الحياة العامة والخاصة وحددت قيمة ومكانة الفرد في المجتمع انطلاقا من التزامه بمبادىء الحق والتقوى، كما حددت الحقوق والواجبات والمسئوليات بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

ب ـ إن الاسلام دين لا تنفصل فيه العبادة عن الشرائع وعن الأخلاق، بحيث أن كل موقف فيه هو جزء من كل متكامل، ويقوم على اسس ومبادىء واحدة تهدف الى تحقيق التعاليم الدينية بما ينفع الفرد والمجتمع والانسانية

جـ ـ للاسلام موقف محدد من مسائل الرعاية الاجتماعية وتلبية

---

[1] ـ نجي حسن درويش. تنسيق الخدمات الاجتماعية الخاصة بذوي العاهات ١٩٥٦. ص ١١

احتياجات فئات الشعب ويتجلى في انه لم يكتف بدعوة الناس الى معونة الفئات المحتاجة والفقيرة انطلاقا من دوافع حب الخير والاحسان وتحقيقا لرضا الله وثوابه فقط، وإنما خطا خطوة رائدة في مجال خدمة الفئات المحتاجة للرعاية تجلت في التأكيد على أن الفقراء والمحتاجين والمساكين وغير القادرين على العمل والعاجزين والمسنين والأيتام وأبناء السبيل وغيرهم من المساكين والمحتاجين للعون هم فئة من الناس لها الحق على المجتمع والدولة في الرعاية وتلبية الاحتياجات

د ـ يعتبر تقديم الرعاية الاجتماعية اللاحقة مسألة ترتبط بالفلسفة العامة للمجتمع والتي اضحت حقا من حقوق الأفراد وواجبا تتولى الدولة تأمينه من خلال الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية وفي مقدمتها برامج التدريب والتأهيل المهني

هـ ـ تواجه الدول التي تتبنى سياسات تنموية رشيدة مشكلات من نوع خاص بعضها يأتي عن توجهها نحو خرق مراحل التطور الاجتماعي والبعض الآخر يرتبط بالمسار الاجتماعي الذي تخطه لبلوغ أهدافها، وفي كل الأحوال . فإن الاستعراض السريع لتجارب الدول في مضمار الرعاية الاجتماعية اللاحقة للمفرج عنهم لابد ان

ينتهي باغناء للتجارب المحلية وبما ينسجم مع الأهداف التنموية.

و ـ يعتبر التأهيل المهني المدخل الحقيقي والفعال في اكساب المفرج عنهم مهارات تمكنهم من ممارسة العمل الشريف في المجتمع، وخطط التأهيل لابد أن تنسجم مع معطيات العرض والطلب في ميزان القوى العاملة حتى لا تضاف أعداد المفرج عنهم الى من هم لا يعملون فتزداد بذلك نسبة البطالة في المجتمع.

ز ـ إن تفاعل المفرج عنهم مع أعضاء المجتمع يسير في اتجاهات متبادلة ونقطة البدء هي المسئولية الجماعية وليس الفرد المفرج عنه.

فالعلاج النفسي والتربية داخل السجن، وحتى التأهيل المهني لعمل مفيد ، كل ذلك لا يعطي ثماره الناجحة اذا لم يحسن أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة حسن استقبال الوافدين اليه من المفرج عنهم.. وهكذا تصبح المسئولية جماعية، فكما أن ظروفاً دفعت بالانسان الى الانحراف، فلابد من تغيير تلك الظروف لمنع الانحراف ثانية ولجعل الانحراف خطيئة لا تترك بصماتها كالوشم على جبين الانسان.

ح ـ إن عمل كل من المؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة عمل متكامل ولابد أن يحقق صلة الوصل بينهما مؤسسات

اجتماعية تشرف عليها الدولة وتمدها بالاخصائيين الاجتماعيين المدربين على مثل تلك الأعمال الهامة والتي لابدّ وأن تتصف بصفات خاصة[1] تحددها وثيقة مهنية على غرار المهن الطبية والنفسية الأخرى

ط ـ يتحدد الانحراف بقيم المجتمع واعرافه وتقاليده، وتلك تتعلق بطبيعة المرحلة الاجتماعية ، لذلك لابدّ من اعادة النظر بمؤشرات القياس الاحصائي والاجتماعي، وضبطها من آن الى آخر، اذ أن تكرار الفعل الاجرامي قد لا يقيس كفاءة مؤسسات الرعاية اللاحقة

أو حتى كفاءة التأهيل المهني في السجون، باعتبار أن الفعل الأول مرتبط بسلم القيم الاجتماعية[2]، ومع كل ذلك يبقى مقياس العلاقة بين من عادوا أو لم يعودوا الى الجريمة بعد

---

١ ـ أنظر. يحيى درويش. الرعاية اللاحقة وأثرها في الحد من العود الى الجريمة، بحث مقدم الى الندوة العلمية الثامنة عشرة وموضوعها «الرعايةاللاحقةللمفرج عنهم بين النظريةوالتطبيق» المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض. ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

٢ ـ في نتائج أولية يقوم بها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، وجدنا ان العمل الاجرامي المتكرر مثل السكر، يأخذ الحيز الأوسع من تلك الفئات والشخص المدمن هنا لا يفيد فيه الاحالة من حالتين:

أ ـ علاج صحي واجتماعي

ب ـ عود متكرر الى السجن

تطبيق سياسة الرعاية الاجتماعية اللاحقة أمرا هاما شريطة أن يستتبع بدراسة لحالات التكرار وأسبابها.

ي ـ تشكل الأسرة احدى المؤسسات الاجتماعية الأولى التي سايرت تطور المجتمعات الانسانية، ومع أن بناء الأسرة ووظائفها قد تغيرا بتطور المجتمعات، الا انها بقيت ملازمة لوجودها وبشكل فعال ومحدد، واهمية الأسرة لا تكمن في أنها احدى الركائز الأساسية في بناء المجتمع فحسب، بل تتعدى ذلك أيضا الى الدور الذي تلعبه في احتواء نشاطات الأفراد وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية وخاصة في اطار الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم ممن يمكن أن يكون أحد أفرادها من ارتكب ذنبا وأفرج عنه بعد ذلك.

إن دور الأسرة في استيعاب الدور الجديد للمفرج عنه كبير في مراحل القبض على المجرم والايداع في السجن، وأخيرا في مزاولته لأدواره ضمن الأسرة بعد الافراج عنه، فهي الاطار الهام للفرد في نشاطاته وخاصة في الوطن العربي حيث تشكل الأسرة إحدى مؤسساته الاجتماعية الهامة.

ك ـ إن أغلب الدراسات والأبحاث في ميدان الرعاية الاجتماعية بشكل عام واللاحقة للمفرج عنهم بشكل خاص، أسيرة مفاهيم مستعارة لا تتواءم مؤشراتها وأسسها مع دلالات

الظواهر والمشكلات الاجتماعية المدروسة، فالتمييز بين تلك المفاهيم يجب أن يتعدى مسألة التعاريف الاجرائية التي يحاول بعض الباحثين اعطاءها الصفة المحلية والعلمية من خلال تلوينها بواقع المجتمع المحلي، الى مسألة تصميم نموذج نظري يربط بين تلك المفاهيم والفلسفات المحددة لمسار الرعاية الاجتماعية تشكل فيه وحدات التحليل والقياس وعناصرها اركانا رئيسية في البحث والاستقصاء

لذا فإننا نرى أن مسألة تطوير الادارات المنهجية ووسائل البحث المعتمدة في تشخيص المشكلات الاجتماعية، باتت واحدة من أهم المسائل التي يجب ان يعنى بها لرصد الحلول الناجعة للمشكلات الاجتماعية ومنها مسائل الانحراف والجريمة وتكرار الفعل الاجرامي